

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation



سلسلة الخلاصات المركزة

السنة الثالثة إصدار 00/2

اقتصاد بلا حكومة

الدور الاقتصادي للمجتمع المدني في ظروف غياب الدولة

حالة الصومال

سلسلة الخلاصات المركزة

تهدف هذه السلسلة من إصدارات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى تقديم خلاصات تنفيذية مركزة لدراسات وبحوث ومدخلات منتقاة في مجالات التنمية والاستثمار والتدفقات المالية، والبحوث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية من بين تلك التي تصدرها المؤسسات المتخصصة والمراكز البحثية الدولية والإقليمية أو التي تتمخض عنها مؤتمرات أو ملتقيات علمية أو عملية من وقت لآخر، وذلك بهدف إتاحتها لمتخذي القرار والأجهزة المساندة لهم وللجهات الأخرى التي يمكن أن تفيد منها في الدول العربية وفي مؤسسات العمل العربي المشترك.

Tel.: (965) 4844500 Fax: (965) 4835489
P.O. Box: 23568 Safat 13096 Kuwait

e-mail: info@iai.org.kw
Website: www.iaigc.org

أعدت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** هذه الخلاصة في تموز (يوليو) 2000 قبيل اتفاق الأطراف الصومالية على تأسيس مجلس تمثيلي لمجتمعهم وانتخاب رئيس للجمهورية وتكوين حكومة انتقالية للبلاد، وذلك في إطار اهتمام **المؤسسة** بمناخ الاستثمار في الدول العربية وبيان عناصره للمستثمرين العرب والأجانب لتعريفهم بفرص الاستثمار في تلك الدول وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وقد استندت **المؤسسة** في إعداد الخلاصة إلى دراسة قام بها الخبير الاقتصادي الصومالي الدكتور محمود نور بناء على طلبها، والمراجعة التي أجرتها عليها، والمداولات التي تمت بشأنها في وقت لاحق مع عدد من المختصين والمهتمين بالشأن الصومالي.

وفي هذا الإطار تستعرض هذه الخلاصة عناصر التأثير التي تمت ملاحظتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات العشر الأخيرة وبصورة خاصة تلبية متطلبات المجتمع بما فيها تعبئة واستقطاب الموارد اللازمة للاستثمار، كما تهدف إلى بلورة الاستنتاجات بشأن العوامل الكامنة في المجتمع المدني في إطار أوضاعه التقليدية وتكويناته الحديثة في واحدة من الدول العربية والإفادة منها كدروس للمستقبل سواء للصومال أو لأي دولة أخرى.

ثانياً- خلفية:

انهارت مرتكزات الدولة في الصومال في كانون ثاني (يناير) 1991، نتيجة حرب داخلية استمرت طويلاً وأنهكت مختلف شرائح الشعب، فأصبح حوالي مليون صومالي لاجئاً أو مشرداً. كما أدت إلى تدمير العديد من المنشآت في القطاعين العام والخاص (البنية التحتية، المصانع، المستشفيات، المدارس، قطاع الأعمال). ويمكن إيجاز أهم أسباب الحرب الأهلية في الصومال فيما يلي:

- موقع الصومال الهام كمعبر مائي أدى إلى تقسيمها إلى خمسة مواقع استعمارية خلال الفترة 1889-1960.
- الطموح المبالغ فيه للسياسة الخارجية لدولة الصومال حديثة العهد بالاستقلال، لتوحيد ولم شمل جميع الصوماليين بكل الوسائل، ولو أدى ذلك إلى قيام حرب مع جيرانها.
- تأسيس جيش قوي من طرف الحكومة ذات الخلفية القبلية خلال عقد الستينات بمساعدة الاتحاد السوفيتي في إطار سياسة الحرب الباردة.
- الانقلاب الذي تم في 1969 وحصل على تأييد شعبي حتى 1977.
- تبني نظام الاشتراكية العلمية، وتأسيس الحزب الثوري الاشتراكي الصومالي، وتأميم كل القطاعات الاقتصادية.
- انهيار بنية المجتمع المدني وتفكك نسيج العلاقات التقليدية، والتغير الذي طرأ على النظام القيمي خلال 20 سنة من سيادة نظام الاشتراكية العلمية.

- الحرب المكلفة مع أثيوبيا وتحول موقف الاتحاد السوفيتي ليصبح ضد الصومال.
- المحاولة الانقلابية عام 1978، وما ترتب عنها من صراعات قبلية لاحقة.
- اختيار الموظفين المدنيين والعسكريين على أساس الولاء وليس الكفاءة وحصره في قبائل محددة.
- فرض التقاعد الإجباري على كثير من المدنيين والضباط العسكريين ذوي الخبرة.
- تدني مستوى الكفاءة العلمية والخبرات في مختلف قطاعات الحكومة نتيجة للأسباب سالفة الذكر.
- وضع تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية أدت إلى تحويل الأصول العامة إلى جهات خاصة وإلى تفشي الفساد الإداري.
- قرار القبائل المناوئة للحكم بتكوين ميليشيات مسلحة للإطاحة بالحكومة بمساعدة أثيوبيا.
- التوتر في العلاقات بين الفصائل القبلية في أنحاء البلاد المختلفة.
- التنافس غير المتكافئ بين الحكومة والمعارضة لكسب تأييد القبائل.
- انعدام التفاهم بين القبائل وأصحاب السلطة حول دور الحكومة، فالقبائل تريد أن يقتصر دور الحكومة على تقديم الخدمات العامة، وتتهمها باستغلال موقعها في كسب المال والثروة.

ثالثاً- مناطق الحكم في الصومال:

1-3 إقليم شمال غرب الصومال (أرض الصومال): أعلنت منطقة شمال غرب البلاد استقلالها عن بقية الصومال في أيار (مايو) عام 1991 وشكلت كياناً عرف بأرض الصومال "صومالي لاند".

وتم التشاور بين الحكام والزعماء التقليديين والمجتمع المهني ورجال الأعمال من مختلف العشائر التي تقطن الإقليم وأسفر ذلك عن تشكيل مجلس شورى "جورتي"، مجلس تشريعي "برلمان"، مجلس وزراء، ورئيس منتخب من طرف مجلس الشورى. وقد جرت ثلاث عمليات انتخاب حتى تاريخ إعداد هذه الخلاصة.

على المستوى الاقتصادي والمالي، يوجد بنك مركزي، وقطاع خاص نشط. فضلاً عن ميناء بربرة الذي يشكل مركزاً تجارياً هاماً سواء للصومال أو لجيرانها مثل أثيوبيا. وفيما يتعلق بالقدرة المالية لمنطقة أرض الصومال فإنها محدودة جداً وتعتمد على مصادر دخل ضيقة، تأتي الضرائب على رأس قائمتها، ويليهما الرسوم على الصادرات والواردات في ميناء بربرة وعلى خدمات المطار. ويقدر عائد هذه المصادر بحوالي 35 مليون دولار الأمر الذي يحد من قدرة الحكومة على دفع أجور العمال وتقديم الخدمات الأساسية. إضافة إلى أن عدم اعتراف المجتمع الدولي بدولة أرض الصومال حال بينها

وبين الحصول على مساعدات دولية باستثناء تلك المخصصة للحالات الطارئة أو الإصلاحات الجزئية. وقد أقرت الأمم المتحدة مؤخراً تقديم المساعدات التنموية لأرض الصومال وكذلك إقليم بلاد البونت (بونت لاند) على أساس أن هذين الإقليمين قد أنما بنجاح إرساء أسس السلام ووضع هيكل لحكومة مناسبة.

2-3 **إقليم شمال شرق الصومال (بلاد البونت):** يشمل هذا الإقليم، الذي أعلن استقلاله في تموز (يوليو) عام 1998 مناطق: برى، نوجال، مودوج، سناج، وسول. ولا تزال أرض الصومال تطالب بإقليمي سول و سناج، لكن هذه المطالبة لم ترق إلى مستوى الحرب بسبب التأثير الإيجابي للحكام التقليديين الكبار. إن الطريقة التي تأسس عليها حكم إقليم (بلاد البونت) مشابهة للطريقة التي تأسس عليها حكم إقليم (أرض الصومال). ويمكن الفرق الوحيد بينهما في أن الأولى يمكن النظر إليها ككيان سياسي مستقل بينما تعتبر الثانية منطقة حكم محلي. أما أهم مصادر دخل هذا الإقليم فتأتي من إيرادات ميناء بوصاصو ومطارات الإقليم التي تخضع لضرائب ورسوم يتم من خلالها دفع أجور العمال ومقابلة تكاليف تقديم الخدمات.

3-3 **أقاليم جنوب ووسط الصومال:** لا يزال جنوب ووسط الصومال يعاني من صراع مسلح يؤثر سلباً على طرق التجارة ويعوق الوصول إلى الأراضي الزراعية. وقد أدى الصراع المستمر إلى استمرار نزوح السكان وترحيلهم من مكان إلى آخر. وقد أغلقت أهم موانئ جنوب ووسط الصومال (مقديشو وكسمايو)، وكذلك المطار الرئيسي في مقديشو منذ عام 1995 بسبب الصراع الدائر في المنطقة. كما دمرت معظم الطرق وقنوات الري نتيجة عدم الصيانة وغازة الفيضانات.

ورغم هذه الصعوبات فلا يزال القطاع الخاص نشطاً في بعض المجالات الهامة. فقد تم فتح ثلاثة موانئ صغيرة هي عيل معان في شمال مقديشو، وجزيرة في جنوب مقديشو. ومركا في شبيلي السفلي للتخفيف من أثر إغلاق ميناء مقديشو إضافة إلى ذلك هناك أربعة مطارات في مقديشو بما فيها القاعدة الجوية القديمة في يلي دوجلي التي تقع على بعد 60 كلم من مقديشو ويمكن أن تستقبل الطائرات الكبيرة. ورغم أن كل المحاولات لتأسيس أقاليم حكومية في الجنوب والوسط قد باءت بالفشل، إلا أن الآمال مازالت تلوح في الأفق معلاقة على مبادرات المجتمع المدني ورجال الأعمال بهدف التغلب على هذه الصعوبات. فهناك محاولات متواصلة لتأسيس حكومة في مقديشو والمناطق المجاورة لها (هيران، باي، وباكول). وقد تبنى رئيس جمهورية جيبوتي مبادرة خيرة للسلام في الصومال في إطار منظمه "إيجاد"، وهي منظمة إقليمية تضم دول القرن الإفريقي بما فيها الصومال. كما أن هذه المبادرة تتسجم مع الجهود التي تبذلها الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ويدعمها مجلس الأمن الدولي، مما يعنى أن الجهود المبذولة حالياً قد يتمخض عنها تشكيل حكومة مؤقتة قبل نهاية عام 2000. ويتفق أغلب الصوماليين والأطراف المساندة على ضرورة تحقيق الوئام ولمّ الشمل عبر إيجاد صيغة للمشاركة تستقطب القاعدة الشعبية العريضة في أي حكومة

فدرالية قد تنشأ مستقبلاً، على أن تحافظ الحكومات الإقليمية على سلطة معقولة تؤهلها للمشاركة في بناء الحكومة الفدرالية. ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى الدور المقدر للعقيدة الإسلامية في تحقيق السلام وتكوين حكومة في الصومال. فقد كان تدهور القيم الإسلامية، وما تمخض عنه من نتائج سلبية، سبباً أساسياً من أسباب الحرب الأهلية، وما جرته من ويلات وفقاً لما أكدته دراسة قام بها معهد الأمم المتحدة للسلام، ونشرت مؤخراً. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الإسلام يعتبر عامل أساسي في عملية السلام بسبب قيمه الأخلاقية المقبولة من طرف المجتمع الصومالي.

رابعاً- الاقتصاد الكلي:

كشفت دراسات حديثة حول الاقتصاد الصومالي أنه رغم غياب الحكومة والتطور النسبي في نشاط القطاع الخاص لتعويض ذلك فإن الإنتاج لا يزال متدنياً إذا قيس بمستواه قبل الحرب عام 1991، إذ قدر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 750 مليون دولار عام 1998، وهو ما يمثل حوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990. كما لاحظت الدراسة انخفاض مستويات الانفاق والاستهلاك والاستثمار الحكومي إلى أدنى حدودها عام 1998، وأن الاستثمار الخاص لا يزال ضئيلاً.

وتعتبر التجارة الخارجية أهم القطاعات الاقتصادية، إذ تراوحت قيمتها ما بين 220 مليون دولار إلى 400 مليون دولار. يعتمد الحساب الجاري للصومال بشكل كبير على تحويلات الصوماليين في الخارج، وتتراوح تقديراته ما بين 300 إلى 375.3 مليون دولار.

وقد خلق غياب حكومة مركزية وانقسام الدولة إلى عدة مناطق فراغاً في مجال السياسات النقدية والمالية المتعارف عليها، كما تسبب في خلق حالة من عدم الاستقرار في تحصيل الإيرادات والإنفاق العام. وحتى في مناطق السلام مثل أرض الصومال وبلاد البنوت فإن الإيرادات المالية تكاد لا تكفي لدفع الأجور ومقابلة الخدمات الإدارية، مما أضعف مساهمة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

على الصعيد النقدي يمثل النقص الملحوظ في توفير عملة محلية موثوق بها، وكذلك نقص مصادر الإقراض التي تساهم في تمويل النمو الاقتصادي عقبات أساسية في تعطيل أداء هذا القطاع. وقد قدر حجم النقد المتداول، الذي يضم الشلن الصومالي وشلن أرض الصومال عام 1998 بحوالي 19 مليون دولار، أي ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن الضغوط التي مارسها بعض "أمراء الحرب" لإصدار عملة جديدة، أدت إلى تدهور الثقة في العملة المحلية الأمر الذي أسفر عن خلق حالة من عدم الاستقرار النقدي إلى جانب كون العملات الصومالية المحلية كبيرة الحجم وسريعة التلف وغير صالحة للتداول خاصة ما يتعلق بالصفقات الكبيرة.

ورغم أن النقص في العملة المحلية قد استعويض عنه باستخدام عملات أخرى (الدولار، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، البر الأثيوبي، الشلن الكيني، والفرنك الجيبوتي) في المعاملات الاقتصادية بالمراكز المدنية، إلا أن الحاجة إلى وجود عملة وطنية لمزاولة النشاط الاقتصادي في الدولة تظل قائمة. وقد تمخض هذا الوضع عن "دولرة" الاقتصاد الصومالي. ومع ذلك مازالت العملات المحلية تستخدم لأداء الخدمات غير التجارية مثل الأجور والضرائب والمبادلات التي تتم في المناطق الريفية في مختلف الأقاليم.

ورغم هذه الصعوبات المالية والنقدية يعمل القطاع الخاص بنشاط ونجاح في النصف الشمالي للدولة الذي تغلب فيه طابع السلام. واستطاع أن يحقق تقدماً متواضعاً لكنه مهم في كل الأحوال.

وكي تتجاوز الصومال هذه الصعوبات فإنها بحاجة إلى استتباب السلام، وإلى حكومة مركزية مسؤولة قادرة على إدخال الأدوات المناسبة لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، ونفيع الموارد غير المستغلة من أجل تخفيف الصدمات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلاد مثل الجفاف والفيضانات والأوبئة التي تصيب الماشية التي يتم تصديرها إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين للصومال خاصة المملكة العربية السعودية.

خامساً- القطاع الزراعي:

تعرض قطاع الزراعة إلى الدمار بتأثير اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، إذ أن أهم الأراضي الزراعية تقع في المنطقة المحيطة بالأنهار في جنوب الصومال الذي تتوغل فيه الميليشيات المسلحة وتقوم بعملياتها. وقد تداولت الجماعات المتحاربة ملكية هذه الأراضي عدة مرات ولا تزال محل نزاع بين هذه الفصائل المتنازعة.

كما تم نهب المكائن والآلات والمحاصيل الزراعية والحيوانات ومخزون الحبوب الذي يعتمد عليه المزارعون في فترات الجفاف التي تحدث بشكل متكرر بمعدل مرة كل أربع سنوات تقريباً. وقد تسبب ذلك في تهجير عدد كبير من المزارعين وإجبار آخرين على النزوح إلى مناطق زراعية أخرى للعيش فيها واللجوء إلى أسس زراعية بدائية.

رغم ما تقدم، وبعد التدهور المستمر خلال السنوات الثلاث التي تبعت انهيار الحكومة وانتشار المجاعة القاسية عامي 1992 و1993، فقد برزت مؤشرات تدل على أن القطاع الزراعي قد بدأ يسترد عافيته، بالنظر إلى قدرة المزارعين الصوماليين على التحمل والاستمرارية، بالإضافة إلى تواجد قوة دولية من الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة خلال الفترة كانون أول (ديسمبر) 1992 - آذار (مارس) 1995، والمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

إلا أن الإنتاج الزراعي شهد انخفاضاً كبيراً مع خروج قوات الأمم المتحدة عام 1995 وعودة الحرب الأهلية إلى جنوب ووسط الصومال، بالإضافة إلى الخسائر الناجمة عن الفيضانات عام 1997، وخاصة الدمار الذي أصاب قنوات المياه وبنية الطرق. ونقيد المعلومات المتوافرة أن الولايات التي لديها قدرة زراعية عالية (شبيلي السفلي، باي، وشبيلي الوسطي، بكول، ووادي جوبا) قد أصبحت أقل كفاءة في الإنتاج الزراعي خاصة في الأماكن التي تعتمد بشكل

أساسي على الأمطار ويستعرض الجدول رقم (1) إنتاج المحاصيل الرئيسية خلال الفترة 1994-1999.

جدول رقم (1): إنتاج المحاصيل الرئيسية خلال الفترة 1994 - 1999

(ألف طن)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	
55	50	153	145	136	252	الدخن
150	145	128	142	146	150	الذرة
1	1	2	2	2	2	الأرز
14	13	15	14	13	12	البقول
22	21	24	23	25	22	حبوب السمس
55	53	55	55	50	43	الموز
210	190	180	210	200	200	قصب السكر

ورغم إغلاق ميناء مقديشو فلا يزال التصدير جارياً. فقد تم بناء وإصلاح ميناءين صغيرين في "عيل احمد" و"ميركا" على بعد 100 كلم جنوب مقديشو من قبل شركتين أجنبيتين هما "صومال فروت" و "دول" اللتان تقومان بتصدير الموز والفواكه الأخرى. ويعتبر ذلك تطوراً هاماً إذا ما أخذنا في الاعتبار تكاليف الري والإنفاق على تجارب تحسين نوعية الإنتاج ليكون قابلاً للمنافسة والتصدير (خاصة محاصيل الموز والجريب فروت). كما خصص ميناء آخر أقيم في "عيل معان" شمال مقديشو للواردات.

من جهة أخرى توقفت صادرات الموز إلى إيطاليا والشرق الأوسط منذ نهاية عام 1998 باستثناء كميات قليلة يتم تصديرها عن طريق الجو. ومع توقف تخصيص حصة الصومال في إطار المعاملة التفضيلية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول النامية فإن ذلك من شأنه أن يضعف منافسة الموز الصومالي في السوق الإيطالية المستقبل.

إن عملية إصلاح الأراضي الزراعية التي تروى بواسطة القنوات المائية في الجنوب، إضافة إلى تحقيق عملية السلام ستحتاجان إلى مصادر مالية ضخمة عندما تتشكل الحكومة المركزية في الصومال.

1-5 **الثروة الحيوانية:** ظل قطاع الثروة الحيوانية يحتل مركز الصدارة في صادرات الصومال للخارج والتي تتم عن طريق بواخر خاصة تنقلها إلى الدول المجاورة. وشهدت البلاد مؤخراً بداية تصدير الثروة الحيوانية واللحوم عن طريق الجو إلى بعض دول الشرق الأوسط. وقد تضاعفت صادرات الثروة الحيوانية ثلاث مرات عما كانت عليه قبل الحرب خاصة الماعز والأغنام. وقد حدث هذا التطور رغم أن تنقل الثروة الحيوانية يتم عبر مناطق تتحكم فيها جماعات قبلية متناحرة. ويتوقع أن يتحسن الوضع في حالة ما إذا تحقق للبلاد الاستقرار السياسي. يبين الجدول رقم (2) حجم صادرات الثروة الحيوانية عامي 1995 و 1996 عبر مينائي بربرة وبوصاصو.

جدول رقم (2): حركة الصادرات في ميناءي بربره وبوصاصو

الصادرات	ميناء بربرة	ميناء بربرة	ميناء بوصاصو
	يناير-نوفمبر 1996	1995	يناير-يوليو 1996
أغنام وماعز (رأس)	2,134,000	2,68,4,000	366,000
ماشية	59,000	75,000	6,000
جمال (رأس)	38000	22000	15000
جلود- (بالقطعة)	170,000	461,000	363,000
بخور (طن)	-	-	154
واردات	ميناء بربرة		ميناء بوصاصو
	يناير- اكتوبر 1996		يناير-يوليو 1996
السكر (طن)	62,900	-	13300
الأرز (طن)	95400	-	8100
القمح/الطحين (طن)	21500	-	5100
الدهون/زيوت (طن)	4400	-	700
السيارات (وحدة)	3345	-	115
زيت ديزل	6200 طن	-	1.95 مليون ليتر

قام عدد من الأطباء البيطريين الصوماليين بالإشراف على تقديم مختلف الخدمات الصحية بما فيها الحقن والأدوية. كما قام الاتحاد الأوروبي ومانحون آخرون بدعم هذه المبادرة الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تعزيز قدرة القائمين على أداء الخدمات البيطرية وضمان استمرارية نمو قطاع الثروة الحيوانية.

وقد جرت العادة أن توفد بعض الشركات السعودية المستوردة للثروة الحيوانية أطباء بيطريين لإجراء الفحص وتقديم شهادات صحية تفيد خلوها من الأمراض قبل شحنها إلى السعودية التي تفرض إجراءات صارمة على استيراد الثروة الحيوانية. وعادة يتم إرجاع أو رفض حوالي 5-10% من هذه الشحنات. وفي بعض الأحيان يجري فحص عشوائي قد يكون سبباً في رفض الكمية برمتها إذا تبين وجود مرض معين.

وقد قدر حجم الثروة الحيوانية التي تم تصديرها عام 1997 عبر ميناءي بربرة وبوصاصو حوالي 3.4 مليون رأس بما قيمته 115 مليون دولار.

ويرجع هذا التطور إلى السلام النسبي المتحقق في شمال غرب وشمال شرق البلاد والحدود المفتوحة مع الإقليم الصومالي في أثيوبيا. كما تصدر الثروة الحيوانية إلى كينيا عبر وادي جوبا نتيجة توقف تصديرها عبر ميناء كيسمايو حتى قبل الحرب الأهلية. وقد تزايد نشاط تجار الماشية والوسطاء إلى كينيا بسبب تزايد الطلب.

ومع مطلع شباط (فبراير) عام 1998 شهد قطاع التصدير تراجعاً كبيراً بسبب ظهور تقارير عن انتشار مرض (حمى الوادي المتصدع). جراء ذلك رفضت السعودية استيراد الماشية مما كان أثار سلبية مباشرة على مختلف شرائح المجتمع التي لها علاقة بالقطاع الحيواني (الرعاة، التجار، شركات النقل، المصدرين). كما فقد ميناء

بربرة حوالي 76% من إجمالي صادراته عام 1998 مقارنة بعام 1997 الذي شهد ذروة التصدير، بينما فقد ميناء بوصاصو حوالي 18% فقط من صادراته مقارنة بعام 1997 بسبب تنوع السلع التي تمر به.

وبناء على ما تقدم انخفضت عوائد مينائي بربرة وبوصاصو بسبب الانخفاض الحاد في حجم تصدير الثروة الحيوانية رغم استمرار بعض الصادرات إلى اليمن وبعض دول الخليج العربية.

وفي مطلع شهر آذار (مارس) عام 1999 رفع الخطر المفروض على استيراد الثروة الحيوانية بعد شهادة كل من منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية بأن مرض (حمى الوادي المتصدع) لم يعد موجوداً. وإثر ذلك يتوقع أن تتحقق زيادة في حجم صادرات الصومال من الثروة الحيوانية عام 1999 عن مستوياتها خلال السنوات 1995-1997.

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير وتحسين قطاع تصدير الثروة الحيوانية يحتاج إلى سن قوانين صارمة للخدمات البيطرية، يمكن أن تكتسب بها ثقة الشركاء التجاريين خاصة في حالة تشكيل حكومة مركزية.

2-5 **الثروة السمكية:** أما فيما يتعلق بقطاع الثروة السمكية فإن الإنتاج السمكي يقدر بحوالي 180 ألف طن سنوياً. وتصدر منتجات السرطان البحري وزعانف سمك القرش والأسماك الأخرى عن طريق الجو إلى بعض دول الشرق الأوسط وأوروبا. ومن جهة أخرى تتعرض المياه الإقليمية للصومال إلى عمليات قرصنة أجنبية متزايدة.

سادساً- قطاع الصناعة:

هيمن القطاع العام على القطاع الصناعي، الذي دمر ونهب معظم مصانعه أثناء الحرب الأهلية الصومالية. إلا أن بعض الصناعات الصغيرة شهدت نمواً متزايداً، وإن كان بطيئاً، خاصة في مجالات تصنيع المواد الغذائية والمشروبات الغازية، وبناء بواخر الصيد، وصناعات الجلد في كل من مقديشو وهرجيسا وبوصاصو.

سابعاً- الخدمات المالية:

1-7 **الخدمات المالية غير الرسمية:** يقوم الصوماليون في الخارج بتحويل بعض الأموال لمساعدة أسرهم وذويهم في الصومال وغيرها. وقد زادت الحرب الأهلية من الحاجة إلى المساعدة ليس فقط في داخل الصومال وإنما في دول متعددة مثل كينيا وأثيوبيا واليمن ومصر وسوريا التي يقيم فيها أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين.

لم تعد الطريقة التقليدية التي اعتمدها رجال الأعمال باستخدام التحويلات من أجل تغطية تكلفة استيراد البضائع ومن ثم دفع المال لممثل رجل الأعمال في الصومال بالشكل فعالاً. الأمر الذي أدى إلى ظهور قنوات مالية غير رسمية متخصصة في

تحويل العملات من وإلى أي مكان يتواجد فيه صوماليين يرغبون في تحويل أو استئصال أموالهم بسرعة وثقة كبيرتين. وقد انتشرت عمليات هذه المؤسسات المالية في أنحاء البلاد ويعتبر أهمها: شركات بركات، دهبشيل، وأمل اكسبرس. وأقامت هذه الشركات شبكات كبيرة في الدول الأجنبية التي تضم جاليات صومالية كبيرة فضلاً عن تضخم نفوذ هذه الشركات في داخل الصومال. يبين الجدول رقم (3) عدد مراسلي ووكلاء هذه الشركات ومناطق عملها في الصومال.

جدول رقم (3): الشركات المالية الصومالية (1999)

الشركة	عدد المراسلين الدوليين	عدد الوكلاء في الصومال	مناطق العمل في الصومال
بركات الدولية	60	49	جميع مناطق الصومال وأكثر تمركزاً في الجنوب
دهبشيل	67	24	جميع مناطق الصومال وأكثر تمركزاً في الشمال
أمل اكسبرس	134	33	جميع مناطق الصومال وأكثر تمركزاً في الشمال الشرقي

وتقوم هذه المؤسسات المالية بعملية التحويل خلال يومين من جميع أنحاء العالم (أمريكا، أوروبا، الشرق الأوسط، استراليا، نيوزيلندا) إلى أي مدينة صومالية أو إلى أي دولة مجاورة يوجد بها صوماليون. إضافة إلى ذلك تقوم هذه الشركات بتسليم العملة بالدولار وبأعلى سعر يتم تداوله في السوق حتى في الدول التي بها قوانين تمنع تداول العملة أو الحد منها. والجدير بالذكر أن الصومال لا توجد بها مثل هذه القوانين.

كما أن هذا النمط الجديد قد خفض العمولة التي كان يتحملها المواطن الصومالي، الذي يريد تحويل أي قدر من النقود إلى الصومال أو إلى أي مكان آخر، إذ كان يتحمل عمولة تتراوح ما بين 7% إلى 10% حسب حجم المبلغ والمكان المرسل إليه. ومع زيادة المنافسة وتحسن وسائل الاتصال أصبحت العمولة في حدود 6% عام 1998 يمكن تخفيضها إلى 4% في حال كون المبالغ كبيرة. كما يتقاضى وكيل المؤسسة ما نسبته 23% من قيمة خدمات الرسوم كعمولة مقابل الخدمات التي يقدمها من مراسلات وخلافه. ويقدر حجم عمليات هذه المؤسسات المالية، التي تمثل قنوات مالية غير رسمية، ما بين 300 مليون إلى 375 مليون دولار سنوياً.

2-7 المؤسسات المالية غير الرسمية - ملامح عامة: تتصف المؤسسات المالية غير الرسمية في الصومال بالآتي:

- 1- الملكية فردية أو مساهمة.
- 2- وجود شبكات منتشرة يعمل بها موظفون دائمون أو مؤقتون يقومون على الأغلب بتقديم الخدمات من خلال مكاتب خاصة أو من داخل بيوتهم المجهزة بالهاتف والفاكس.

3- تتمركز المكاتب الأساسية لهذه المؤسسات في دبي وفي بعض مدن دولة الإمارات العربية المتحدة ولها فروع في الصومال وأنحاء أخرى في العالم.

4- تقدم خدمات واتصالات وبريد للعملاء في الصومال في أغلب الحالات وبسعر معقول ساعدها على الانتشار.

5- لا تتدخل هذه المؤسسات بعملياتها في مجال القروض والتوفير الذي تصحبه فائدة ربوية تخالف القواعد الإسلامية. وذلك على خلاف المعاملات المالية غير النظامية التي يقوم بها أغلب الوكلاء الماليين الأفارقة.

6- تتوفر في هذه المؤسسات المالية إمكانات كامنة من شأنها تكوين نواة بنوك إسلامية متكاملة في المستقبل. فمثلاً مؤسسة بركات الدولية لديها بنك في مقديشو، وافتتحت أمل إكسبرس بنكاً آخر في بومباسو. وتستفيد مثل هذه المبادرات من مشاركة مساهمين من بنوك أخرى خارج الصومال.

من جهة أخرى تشهد الصومال بداية إنشاء أسواق صرف أجنبية غير رسمية تزاوّل نشاطها بحرية وشفافية. غير أن ضعف البنية التحتية وتقادمها وضعف المواصلات وجباية الرسوم غير النظامية، انعدام الأمن المدني، غياب بنك مركزي والتداول العادي لعملة الشلن الصومالي، كلها عوامل أصابت النظام المالي والنقدي في الدولة بالشلل التام.

ثامناً- البريد والاتصالات:

تعرضت خدمات البريد والاتصالات في الصومال إلى عمليات تدمير شاملة مع استمرار الحرب الأهلية. ويتم التراسل مع الخارج عن طريق المؤسسات المالية الثلاث التي سبق ذكرها، والتي تستلم رسائل عملائها داخل الصومال، وتقوم بإرسالها إلى الخارج باستخدام الخدمات البريدية للدول المجاورة. وفي المقابل ترسل الرسائل التي تأتي من الخارج إلى الصومال إلى صندوق بريد في الدول المجاورة لكي ترسل بدورها إلى العملاء داخل الصومال عن طريق هذه الشركات أيضاً. ويوجد في مقديشو خدمة البريد السريع التي تقدمها شركة دي انش ال كما تجري مفاوضات لتأسيس شركة فيدرال اكسبرس. وعادة تلجأ هذه الشركات إلى الشركاء المحليين في الصومال لتحمل المخاطر الداخلية.

زيادة على ما تقدم قام رجال الأعمال الصوماليون بجمع مبالغ كبيرة من الأموال (حوالي 4 مليون دولار في مقديشو وحدها) لتأسيس تحالف استراتيجي مع بعض الشركات الأجنبية مثل أي تي تي وسبرنت وشركة نقل اسكندنافية لشراء ونقل أنظمة اتصالات متقدمة في المدن الرئيسية مثل بومباسو، هرجيسا، كيسمايو، مقديشو، قردو، جالكعيو، برعو، غير جابو، لاس عانود، بوراما، بلدوين. وتحصل هذه المدن على خدمات الهاتف والفاكس بشكل أفضل وأقل سعراً من نظيراتها في الدول الإفريقية الأخرى. وتتفاوض بعض الشركات فيما بينها لتأسيس شبكة وطنية لربط أنظمة الاتصال المتوفرة حالياً،

لوضع مخطط لتطبيق التعاون حسب ما تتوصل إليه جمعية تأسست لهذا الهدف في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن جميع المدن الصغيرة وحتى بعض القرى لديها اتصالات بالراديو تربطها بالمراكز الهامة وبالمدن المجاورة (نيروبي، وجيبوتي، وأديس أبابا). يوجد في كل مدينة ما يقرب من 30 جهاز يقوم على تشغيلها صوماليون يوفرون اتصالات دائمة مع هذه التجمعات. والشبكة المقترحة من مهامها تحسين اتصال هذه المناطق التي لم يحظ بعضها سابقاً بوجود نظام هاتفي.

ويتوافر مصدر آخر للمعلومات يتمثل في الصحافة التي تصدر في أغلب المدن الكبيرة. يصدر في مقديشو وحدها حوالي 5 صحف يومية و10 مجلات أسبوعية. كما يصدر في هر جيسا عدة صحف بالرغم من أن القائمين عليها يستخدمون تكنولوجيا غير متطورة إلا أنهم يقدمون معلومات هامة ويتمتعون أحياناً بالحرية في الكتابة رغم احتمال تعرضهم للسجن أو الاغتيال. كما توجد محطات إرسال إذاعي تابعة للحكومات الإقليمية أو الأطراف المتنازعة، فضلاً عن محطة بي بي سي التي تقوم بتخصيص ساعات بث باللهجة المحلية الصومالية.

تاسعاً- الملاحة الجوية:

أدى انهيار حكومة الصومال إلى تدمير الملاحة الجوية وتزامن ذلك مع وقف عمل طيران جيبوتي. وقد تمكن الطيران الخاص، المملوك أو المؤجر من طرف الصومال، من سد هذا الفراغ لأن الطيران الوطني للدول المجاورة يتجنب عواقب ومخاطر الطيران إلى الصومال. نتج عن هذا الوضع تكوين 14 شركة طيران خاصة يعمل بها صوماليون امتلكت حوالي 62 طائرة عام 1997 مقابل ثلاث طائرات كانت تملكها قبل الحرب. وتستخدم هذه الشركات مطارات جيبوتي، دبي، ونيروبي كقاعدة عمليات لربط الصومال مع دول شرق إفريقيا والخليج العربي. وتستخدم هذه الشركات طائرات تجارية وطائرات صغيرة خاصة وفقاً لاتفاقيات طويلة الأمد مع مكاتب الأمم المتحدة، وبعض المنظمات غير الحكومية، للتنقل داخل الصومال والشرق الأوسط وشرق إفريقيا. كما حصلت على الموافقة من المسؤولين من مختلف الأطراف داخل الصومال بشأن قضايا المراقبة، بحيث أن أي تجمع لا يقبل بهذا الاتفاق تتوقف عنه فوراً الخدمات الجوية. وتعمل شركات الطيران على نقل المسافرين و شحن البضائع. كما شهدت البلاد زيادة ملحوظة في عدد المطارات داخل جميع مناطق الدولة، تديرها غالباً شركات صغيرة، ومع ذلك فإن الشركات الثلاث الأكبر (دالو، طيران أفريقيا الدولي، كيلمنجارو) تغطي مطارات: بربرة، بلي دوجلة، مقديشو، بوصاصو، جالكعيو ومطارات: جيبوتي، دبي، ونيروبي. بناء على ما تقدم فإن أي حكومة صومالية في المستقبل ستحتاج فقط إلى معالجة قضايا الطيران المدني مثل الاطر التنظيمية والإجراءات التشريعية ولن يكون من الضروري أن تقوم بتأسيس شركة طيران وطنية جديدة مع ملاحظة أن طبيعة نشاط هذا القطاع كفيلة بجذب الاستثمار الأجنبي.

عاشراً- الطاقة والكهرباء:

تم تقسيم المدن إلى أحياء ليتمكن القائمون عليها من إدارتها وتزويدها بالكهرباء. ووضع سعر محدد للعقار السكني وآخر للعقارات المصنفة تجارياً وتدفع الرسوم شهرياً. كما يقوم بعض رجال الأعمال باستيراد الوقود اللازم لتوليد الكهرباء ومقابلة الاحتياجات الأخرى.

وقد توافرت خدمات الكهرباء حتى في المدن الصغيرة التي لم تكن بها كهرباء إبان عهد الحكومة.

من جهة أخرى يتوقع أن تعاون الشركات الوطنية في المدن الكبيرة مع المستثمرين الأجانب المحتملين سيكون له أثر إيجابي لتحسين خدمات القطاع عند تحقق السلام.

أحد عشر - الصحة والتعليم:

1-11 **الصحة:** على الرغم من قلة البيانات المتعلقة بمجال الصحة، إلا أنه توجد عيادات وطنية ومختبرات للتحليل وصيديات في أكثر المدن والقرى، ويتوافر لدى البعض منها أغلب الخدمات الصحية، غير أن العمليات المتخصصة والأكثر صعوبة توجد حصراً في مراكز محدودة مثل بورما، هرجيسا، برعو، بوصاصو، ومقديشو.

2-11 **التعليم:** في استطلاع قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خلال عامي 1998 و 1999 على مستوى التعليم الابتدائي في الصومال، اتضح أنه توجد حوالي 651 مدرسة تستوعب حوالي 148 ألف طالب (10%) من إجمالي الذين بلغوا سن الدراسة).

من جهة أخرى استطاعت بعض الجماعات أن تؤسس جامعات أهلية أقدمها جامعة عمود في مدينة بوراما، وأحدثها جامعة هرجيسا، وجامعة الإسلام في مقديشو. ويغلب الطابع الديني على قطاع التعليم. من جهة أخرى توجد مدارس خاصة تعمل على النمط السائد في الدول العربية الأخرى.

3-11 **التنمية الاجتماعية:** أما فيما يتعلق بقطاع التنمية الاجتماعية فلا يزال أقل تقدماً من القطاعات الأخرى لأنه يتطلب استثمارات ضخمة لإقامة البنية التحتية وتوفير التجهيزات اللازمة وإعداد وتطوير الموارد البشرية المؤهلة.

ثاني عشر: ملاحظات ختامية

1-12 بينت هذه الخلاصة أنه على الرغم مما ترتب على الحرب في الصومال من هدر في الأرواح وفي أصول الثروات العامة والخاصة، ومن ضياع في فرص التنمية ومن تفتيت كيان المجتمع الأكبر، إلا أن الدرس الرئيسي المستفاد هو أن المجتمعات المدنية تعمر بقدرات عالية لتنظيم نفسها وتلبية احتياجاتها. ويؤكد ذلك ما تم في الصومال خلال "عقد الحرب" من قيام المجتمع المدني في الصومال من خلال المبادرات الخاصة والتنظيم الاجتماعي المرن من توفير خدمات مقبولة في مجال التعامل المالي، والاتصالات، والنقل الجوي، وتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وعمليات التصدير والاستيراد.

2-12 سيكون من المرغوب فيه أن تأخذ الحكومة المرتقبة في الصومال هذه القدرات في الحسبان لكي تستقوي بها في إعادة بناء البلاد مع تركيز إمكانات الدولة على توفير الأرضية والمناخ اللازمين لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد في إطار من التراخي الاجتماعي المستند إلى سيادة حكم القانون.